

# المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها

## *Used Approaches in measuring of Corporations Earnings Management & the Effect of Corporate Governance mechanisms in reducing it*

أ.د. بشرى نجم عبدالله المشهداني

جامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

م.د. ليلي ناجي مجيد الفتلاوي

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

قسم المحاسبة

بغداد - 2012

### المستخلص

هدف البحث إلى بيان اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح حيث تلجأ بعض الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال التدخل في عمليات القياس والافصاح المحاسبي للتأثير في الأرقام المحاسبية المقرر عنها مستغلة بذلك المرونة في المعايير المحاسبية للاختيار بين الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة.

وقد تم استعمال نموذج جونز المعدل لقياس ممارسات ادارة الارباح ، فضلا عن استعمال مؤشرات طورت من قبل هيئة الاوراق المالية الصينية (CSRS) لقياس مستوى تطبيق الحوكمة في اثنين وأربعين شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ، وتسعة عشر شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن كافة قطاعات العمل الاقتصادية وللمدة من 2006 - 2009 . وقد بين البحث أن هناك تأثير لآليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الارباح وعلي فقد أوصت الباحثتان بضرورة اصدار القوانين والتشريعات ذات الصلة بالحوكمة ، فضلا عن اصدار دليل قواعد ملزمة بتطبيقها في الشركات العراقية لما لها من اثر في تخفيض ممارسات ادارة الارباح او الحد منها.

## **Abstract**

*the search aims to show the effect of corporate governance in limiting the practices in earnings management as some companies practice earnings management through the interference in the measuring and accounting disclosure taking into consideration the flexibility in the accounting standards to choose between the methods and policies of the accounting alternatives .*

*The used Junes amended sample to measure the earnings management an also used developed Indications promoted by The China Securities Regulatory Commission (CSRE) were used to measure the level of corporate governance in 42 companies listed in Amman (SE) and 20 companies listed in Iraqi (SE) and from all different economic sectors for the period 2006-2009, the search concluded a group of conclusions and recommendations*

*The researchers recommended that it is vital to Issue laws and legislations concerned with corporate governance and a guide of the obligatory rules to be practiced by the Iraqi companies due to its impact on reducing the earnings management implementations.*

## **المقدمة**

شهدت الاونة الأخيرة اهتماما متزايدا من الباحثين والدارسين في مجال المحاسبة بدراسة موضوع إدارة الأرباح (EM) Earnings managements ولاسيما في المدة التي تلت الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من الشركات العملاقة في العالم ، وللعديد من الأسباب والتي يعزى غالبيتها إلى الفساد الإداري والمالي وافتقار الإدارة للممارسة الصحيحة في الرقابة والاشراف وكذلك نقص الشفافية وضعف الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية بشكل صحيح فضلا عن عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركات الأمر الذي يؤثر في قرارات حملة الأسهم الآخرين من أصحاب المصلحة من جهة وكفاءة السوق المالية المدرجة فيها من جهة أخرى.

إن المعلومات المحاسبية الظاهرة في التقارير المالية من المفترض أن تكون المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية لنشاطات وأعمال الشركات لمدة زمنية محددة ليتسنى من خلالها تقويم وضع الشركة والحكم على سلامة أدائها المالي حتى تتمكن جميع الأطراف ذات العلاقة من مستثمرين

ومقرضين حاليين ومستقبليين وجهات حكومية وغيرهم ،من اتخاذ القرارات الرشيدة فيما يتعلق بالاستثمار والبيع والإقراض . وقد تتعرض هذه المعلومات إلى التلاعب والتحرif من قبل الإدارة، باستخدام طرائق وسياسات معينة استجابة لدوافع وضغوط كثيرة مما يؤدي في النهاية إلى تضليل مستخدمي هذه المعلومات.

إن جميع أشكال تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي للتحكم في نوعية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية سواء اتخذت شكلا شرعيا إي بحدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) أم لم تتخذ ذلك الشكل كالتزوير والغش بالتقارير، تدخل ضمن مفهوم إدارة الأرباح . وسيتم في هذا البحث اختبار العلاقة بين تطبيقات حوكمة الشركات الجيدة، ومقاييس إدارة الأرباح في عينة مختارة من الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، فضلاً عن قياس ممارسات إدارة الأرباح في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ولتحقيق أهداف البحث ، فق تم تقسيمه إلى خمسة محاور، خصص المحور الأول للمنهجية وأهم الدراسات السابقة ، وناقش المحور الثاني ممارسات إدارة الأرباح - مدخل مفاهيمي وناقش المحور الثالث التطبيق الجيد لحوكمة الشركات وأثرها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وتناول المحور الرابع اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات عينة البحث ، وأخيرا تناول المحور الخامس النتائج النظرية والتطبيقية التي توصلت إليها الباحثتان والتوصيات ذات العلاقة .

## **المحور الأول : منهجية وأهم الدراسات السابقة**

### **أولاً : منهجية البحث**

#### **1- مشكلة البحث**

تعد ممارسات إدارة الأرباح من اخطر التحديات التي تواجه عملية إظهار الأداء الحقيقي والصحيح للشركة لما تنطوي عليه من تضليل لمستخدمي القوائم المالية للشركة ، ومن هنا تتجسد مشكلة البحث في قيام الشركات المدرجة في سوقي عمان و العراق للأوراق المالية

بممارسات إدارة الأرباح لتغطية المنافع الخاصة بكبار المساهمين فيها ولتلافي خروجها من قائمة الإدراج في سوق الأوراق المالية ولتجنب الإعلان عن الخسائر في قوائمها المالية .

## 2- أهداف البحث

يسعى البحث إلى قياس ممارسات إدارة الإرباح وبيان دوافع تبنيها ولاسيما في سوقي عمان والعراق للأوراق المالية ، وكذلك تحديد مدى علاقة مقاييس إدارة الأرباح بمنافع كبار المساهمين في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية \* ومدى تحفيز الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح . وأخيرا بيان أثر التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ومدى علاقته بممارسات إدارة الأرباح والدوافع المسببة لها من أجل الوصول إلى الأداء الحقيقي للشركات عينة البحث ووضعها المالي الصحيح .

## 3- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على عملية تقييم تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ، حيث تتفاوت الشركات في مدى تطبيقها والتزامها بمبادئ واليات الحوكمة مما ينعكس على مدى ممارستها لإدارة الأرباح ، ولاسيما من قبل كبار المساهمين فيها وبهذا تتجلى أهمية البحث في الحد من هذه الممارسات من خلال اختبار العلاقة بين مقاييس إدارة الأرباح ودوافعها الأساسية في سوقي العراق وعمان للأوراق المالية ومدى التطبيق الجيد لحوكمة الشركات .

## 4- فرضيات البحث

أ - تمارس الشركات المدرجة في سوقي عمان والعراق للأوراق المالية وبمختلف قطاعاتها إدارة ارباحها لتجنب ظهور الخسائر في قوائمها المالية وخروجها من قائمة الادراج في السوق.

ب - يؤدي التطبيق الجيد لحوكمة الشركات الى تخفيض أو الحد من ممارسات ادارة الارباح في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وبمختلف قطاعاتها وبالتالي ظهور الاداء الحقيقي والصحيح للشركة.

## ثانياً : أهم الدراسات السابقة

سيتم في هذه الفقرة عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت جوانب لها علاقة بموضوع البحث الحالي وكالآتي :

1. ( دراسة الحنيش، 2007 ) "ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين" رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأردنية .

تناولت هذه الدراسة موضوع إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين في الأردن ، وهدفت إلى التعرف على مدى وجود هذه الظاهرة ودوافعها المختلفة في الشركات المساهمة الأردنية ، وقد شمل مجتمع الدراسة على المدققين الخارجيين فضلاً عن المدققين الداخليين ، وقد تم عمل استبانته لتحقيق أهداف الدراسة . وقد بينت الدراسة بأن المدققين الخارجيين يعتقدون بأن الشركات المساهمة الأردنية تمارس ادارة الارباح بشكل يؤدي الى تضخيم الارباح أو تخفيضها .

2. دراسة ( Sonda & Jean , 2001 )

" Corporate Governance and Earnings management "

حوكمة الشركات وإدارة الأرباح : ورقة بحثية مقدمة إلى مركز البحوث العلمية والاجتماعية في كندا ، وقد هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ، ومدى ممارسة إدارة الأرباح مقاسه من خلال المستوى الموجب أو السالب للمستحقات الاختيارية ، إذ تم اختيار مجموعتين من الشركات الأمريكية، تتعلق إحداها بمستوى عال والأخرى بمستوى واطئ من المستحقات الاختيارية ، وقد تم جمع البيانات للفترة الزمنية 1996 . 1997 . وقد توصلت الدراسة الى أن إدارة الارباح ترتبط مع بعض تطبيقات حوكمة الشركات من خلال لجان التدقيق وهيكل مجلس الادارة ، فضلاً عن أن تشتت الملكية في الشركة يؤدي إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح .

2. دراسة ( Jain & Wong , 2005 )

" Earnings Management and Tunneling Through Related Party transactions"

إدارة الأرباح وأنشطة تسريب موارد الشركة من خلال العمليات مع الأطراف ذات العلاقة : ورقة بحثية مقدمة إلى الجامعة الصينية / هونك كونغ ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدوافع القوية وراء ممارسات إدارة الأرباح، كما اختبرت الدراسة العلاقة بين أنشطة تسريب موارد الشركة لصالح مساهميها الكبار (Tunneling) ، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في Hong Kong وقد توصل الباحثان إلى أن أغلبية الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية هناك تتجذب نحو استخدام العمليات المرتبطة بممارسات إدارة الأرباح Tunneling وقد تم استخدام مقياس المستحقات الاختيارية لقياس ممارسات إدارة الأرباح وذلك لصعوبة احتساب جميع مقاييس إدارة الأرباح بسبب كبر حجم العينة المختارة من قبل الباحثين حيث شملت جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية ، وقد اثبتت الدراسة بأن الشركات تلجأ إلى العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة Related Party Transaction لممارسة إدارة الأرباح.

## المحور الثاني : ممارسات إدارة الأرباح – مدخل مفاهيمي

أولاً : مفهوم إدارة الأرباح ودوافع تبنيها

### 1- مفهوم إدارة الأرباح

أن المستثمرين والمحللون الماليون ينظرون إلى أرباح الشركات لتحديد توقعاتهم الخاصة بقيمة أو أسعار أسهمها، فالشركات ذات الأرباح القليلة تكون أسعار أسهمها أقل من الشركات ذات الأرباح العالية، أي أن قابلية الشركة في توليد الأرباح المستقبلية تلعب دوراً مهماً وأساسياً في تحديد أسعار أسهمها، وسيتم التعرف على مفهوم إدارة الأرباح من خلال الآتي :

فقد عرفها (92 : 1989 , Schipper) على أنها ، عملية التدخل من جانب الإدارة والتي تستهدف التلاعب في التقارير المالية ، والقصد منها تحقيق المنافع الخاصة لها . وعرفها ايضا (362 : 2003 , Ronser) بأنها ، الاختيار المدروس من بين الطرائق والسياسات المحاسبية التي تكون من ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والمعروفة من قبل مستخدمي القوائم المالية . كما عرفها (1 : 2005 , Mckee)، أنها، عملية اتخاذ القرارات التي تتلاءم مع تحقيق النتائج المحددة مسبقا من قبل الإدارة في تقديم المعلومات في القوائم المالية والتي تحقق من

خلالها منفعتها الخاصة . في حين عرفها (عبد العال ، 2008 ، 57 ) ، بأنها محاولة الإدارة التلاعب بالأرباح لتحقيق أهداف مقدمة عن الأرباح المتوقعة (مثل توقعات المحللين الماليين أو التقديرات المسبقة للأرباح أو استمرار تحقيق بعض اتجاهات المكاسب) ، حيث أن تحقيق هذه التوقعات أو التقديرات للأرباح يهدف إلى تشجيع المستثمرين على شراء الأوراق المالية للشركة وزيادة القيمة السوقية للشركة في المدى الطويل فضلاً عن زيادة مكافآت وحوافز الإدارة .

وترى الباحثتان بأن إدارة الأرباح "هو مصطلح يعبر عن عملية تدخل الإدارة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي من أجل زيادة أو تخفيض رقم الربح المعلن عنه وذلك بهدف تحقيق أهداف خاصة لإدارة الشركة ، أي إنها ممارسات تعبر عن رغبة الإدارة في تحقيق أهدافها المحددة مسبقاً في إظهار رقم الربح المرغوب به في حدود المرونة المتاحة لها للاختيار وبما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) أو تعديها في أحيان أخرى .

## 2- التمييز بين مفهوم إدارة الأرباح والمفاهيم المرادفة له

ورد في الأدب المحاسبي العديد من المصطلحات التي تشير إلى ممارسات التلاعب في الأرقام المحاسبية والتي قد تكون مرادفة لمصطلح إدارة الأرباح ، أو شكل من أشكالها ، أو احد مقاييسها ، حيث ليس هناك اتفاق عام بين الباحثين على تقديم تعريف موحد وملائم لوصف ممارسات الإدارة وتدخلها في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتقديم أرقام للأرباح المحاسبية بغير صورتها الحقيقية . ويرى احد الباحثين بأن التلاعب المحاسبي هو المظلة التي تنطوي تحتها جميع ممارسات الإدارة في تدخلها لتغيير رقم الربح المقرر عنه حيث يعرف التلاعب المحاسبي "بأنه القدرة على زيادة أو تخفيض رقم الربح المفصح عنه في القوائم المالية"، ويتم ذلك بطرائق مختلفة هي :

- 1- عمليات حقيقية كالتحكم في توقيت بعض الصفقات أو شروطها.
- 2- عمليات محاسبية مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تطبيقها أو تغييرها أو تغيير الطرائق المحاسبية المستخدمة أو تبويب عناصر قائمة الدخل بشكل معين.
- 3- عمليات وهمية مثل الغش والتزوير.

وفي سياق آخر يصنف الباحثان ( Mulford & Comiskey ) انواع التلاعب بالحسابات الى خمس أنواع هي :

#### 1- التقارير المالية الاحتيالية ( Fraudulent financial Reports ) :

وتعرف بأنها إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد، أو إخفاء أو حذف قيم معينة في التقارير المالية بهدف تضليل مستخدميها .

#### 2 - إدارة الأرباح (Earnings Management) :

وتعرف بأنها التلاعب بالأرباح (زيادتها أو تخفيضها) للوصول إلى هدف محدد مسبقا من قبل الإدارة فقد يكون لمقابلة توقعات المحللين الماليين، أو لزيادة مكافآت وحوافز الإدارة ، أو لتخفيض التكاليف السياسية أو الضريبية ، وذلك بحدود ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو تعديها.

#### 3 . تمهيد الدخل (Income Smoothing) :

ويعرف بأنه شكل من أشكال إدارة الأرباح ، ويمثل الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتقليل التقلبات في الفترات المتفاوتة المستوى حيث يخفض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد لزيادة دخل السنوات ذات الدخل السيئ ، وهو يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل.

#### 4 . المحاسبة غير المتحفظة (Aggressive Accounting) :

وهي احد أشكال إدارة الأرباح ، وتعرف بأنها الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبية محددة لتحقيق أهداف مرغوبة ولاسيما الأرباح العالية ، سواء كانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا تستند إلى تلك المبادئ.

#### 5 . ممارسات المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting Practices) :

وتتمثل بجميع الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة للتلاعب بالقيم المالية الظاهرة في التقارير، وذلك بهدف إحداث تغيير أو تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحيتها أو مركزها المالي.

وبالنسبة للتلاعب بالحسابات والغش بالتقارير ( Manipulation & Fraudulent ) يرى Ronser أنهما مصطلحان مترادفان يعبران عن التدخل المقصود من جانب الإدارة في عمليات

القياس والإفصاح عن الأحداث المالية خارج حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً (GAAP) والذي يؤدي الى تضليل التقارير المالية . ( Ronser , 2003 : 380 )

وترى الباحثان بأن التلاعب والغش، مصطلحان مترادفان يتعلقان بالتحريفات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة باستخدام أساليب مخطط لها بقصد التحايل وتزوير النتائج المعلنة للشركة، وبهذا فعندما تكون ممارسات إدارة الأرباح خارج حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً، فهي تشابه حالات التلاعب والغش بالتقارير.

### 3- علاقة جودة الأرباح بإدارة الأرباح

تستخدم الإدارة رقم الربح لأغراض اتخاذ القرارات والرقابة ، ومن المفترض بها تخفيض إجراءات التحكم الشخصي في التوزيع والمقابلة إلى أدنى حد ممكن ، حتى يتحقق الحياد ولا تؤثر تلك الإجراءات التحكمية في قياس الربح ، ولكن معلومة رقم الربح المعلن عنها غالباً ما تؤثر في سلوك المستثمرين والدائنين ، مما يترك أثراً في اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية التي تلبي هدف تحقيق أقصى زيادة في أسعار أسهمها ، لاعتمادها بأن تحقيق هذه الزيادة في أسعار أسهمها يتم عن طريق تحقيق صافي ربح ينمو بمعدل سنوي ثابت.

( Hendriksen & Breda , 1992 : 277-278 )

وتعرف جودة الأرباح بأنها درجة الارتباط بين الربح المحاسبي للشركة وربحها الاقتصادي، حيث إن تبني وجهة النظر الاقتصادية في احتساب الربح تزيد من أهمية فائدة الأرباح كمؤشرات مالية . (Schroeder , et al , 2001 : 202)

ويمثل الربح الاقتصادي، الربح الحقيقي للأحداث الاقتصادية الناتج عن جهد إنتاجي فعلي بينما أرقام الربح المحاسبي تؤثر الإدارة فيها بشكل مقصود من خلال الأحكام والتقدير التي يصدرها مديري الشركات ، وبذلك فهي لا تعكس الوضع الحقيقي للشركة، كما إن المنافع الخاصة تعد حافزاً آخر لتبني وجهة نظر التقريب بين الأرباح المحاسبية للشركة وأرباحها الاقتصادية . (Schipper,1989: 95-96)

وقد أكد (Ben) بأن تفضيل كمية (Quantity) الأرباح على حساب جودتها أو نوعيتها (Quality) وبخاصة في التقارير الربع سنوية ، قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهم الشركة ولاسيما عند مقابلتها لتوقعات المحللين والمستثمرين في المدى القصير ، ولكن جودة هذه الأرباح هي التي تعد أفضل مقياس لأداء الشركة المستقبلي ، فالأرباح ذات الجودة العالية هي ما يولد أعلى معدل لعوائد الأسهم وتجذب إليها المستثمرين في الأسواق المالية لوقت أطول لأنها تتمتع

بخاصية الموثوقية والصدق وتمنح سبب معقول لهؤلاء المستثمرين لان يقوموا بدفع أعلى الأسعار.

#### 4- دوافع ممارسات إدارة الأرباح

لقد بين العديد من الدراسات في الأدب المحاسبي دوافع الإدارة في تبني ممارسات إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تغيير رقم الربح المتحقق، حيث أن هناك الكثير من الدوافع لهذه الممارسات والتي منها ما يجعل الإدارة تخفض من الأرباح المتحققة إلى مستوى معين، ودوافع أخرى يجعلها ترفع من هذه الأرباح، ومن الدوافع ما يجعل الإدارة تقوم بتمهيد دخلها لمنع أو تقليل التقلبات والتذبذبات في أرباحها السنوية، ومن هذه الدوافع الآتي:

أ- لقد واجهت إدارات الشركات ضغوطاً قوية جداً خلال التسعينات من القرن الماضي لتحقيق أرباح مستهدفة والوصول لمستويات توقعات المحللين الماليين لأرباح شركاتهم، إذ يحاول المديرين إدارة أرباح شركاتهم بسبب تأثر قرارات المستثمرين والدائنين بالأرباح المفصح عنها، فإدارة الأرباح تحدث بسبب مجموعة من الدوافع المختلفة والتي من أهمها التأثير على سوق الأوراق المالية (شرويدر، 2006: 203).

#### ب- دوافع تعاقدية (Contract Motivations) :

تصف نظرية الوكالة الشركة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وإن وجودها يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، وقد بينت تلك النظرية مشكلات تعارض المصالح الناتج عن انفصال الملكية عن الإدارة ومراقبة الموارد، واستخدمت النظرية في تفسير دوافع الاختيار بين الطرائق المحاسبية والإفصاح الملائم (عبد العال ، 2008: 69).

#### ج- دوافع كبار حملة الأسهم

قد يؤثر تركيز الملكية في أيدي القليل من كبار حملة الأسهم ، إلى الضغط على إدارة الشركة لتبني الطرائق والسياسات التي تؤدي إلى زيادة الربح المتحقق ، وذلك لتغطية عمليات تسرب موارد هذه الشركات وأصولها لأيدي هؤلاء المساهمين الأكثر سيطرة.

(Johnson , et al , 2000 : 2277)

د- دوافع أخرى (Other Motivations) : إذ أن هناك دوافع أخرى لممارسات إدارة الأرباح منها :

## • دوافع ضريبية Taxation Motivations

يعتمد سلوك الإدارة في تبني الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة على الآثار المحتملة الناتجة من تبني هذه الطرق والسياسات على المدفوعات الضريبية المستقبلية للشركة ، حيث تعتمد الضرائب التي تفرض على أرباح الشركات، على الأرقام المحاسبية بشكل مباشر مما يدفع الإدارة إلى اختيار الطرائق والسياسات البديلة التي تخفض من الربح الخاضع للضريبة ( Maydew , 83 : 1997).

## • دوافع تشريعية وسياسية (Political & Legislation Motivations)

تعد الكلف السياسية التي تفرضها الدولة على الشركات ولاسيما الكبيرة الحجم والتي تحقق أرباحاً عالية من الدوافع التي تحفز الإدارة على اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض أرباح شركاتها ، لكي لا تكون تلك الشركات محط أنظار واهتمام السياسيين والعاملين ونقابات العمال والمستهلكين. (Zimmerman & Watts , 233 : 1978)

• قد تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح لاستخدامها كقناع لمشاكل الأداء الضعيف ، أو لتقديم القوائم المالية بصورة أقوى من الحقيقة وذلك من أجل الحصول على قروض من البنوك (حرب ، 2007 : 98)

• قد تلجأ الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق صورة جيدة عن سمعة الشركة في السوق ولاسيما أمام منافسيها، حيث أن تحسين الأداء المالي للشركة يعكس صورة ايجابية عن أدائها فضلاً عن تحسين صورة الأداء أمام مجالس إدارتها.

## ثانياً : استراتيجيات وأدوات إدارة الأرباح

### 1- استراتيجيات إدارة الأرباح

هناك ثلاث استراتيجيات تلجأ إليها الإدارة عند ممارستها إدارة أرباح شركاتها وهذه الاستراتيجيات هي :

#### أ- استراتيجية زيادة الربح Earning Increasing Strategy

تلجأ الشركات إلى استراتيجيات زيادة الربح لكي تصل إلى المستوى المستهدف منه ، كما تلجأ إلى هذه الاستراتيجية لتجنب ظهور الخسائر في كشوفاتها المالية، فهي تطمح في ذلك إلى مقابلة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية،

أو تحقيق منافع خاصة بها، وقد تحاول الإدارة تجاوز خط الأرباح المستهدفة من خلال استراتيجية تسمى (صدمة للأعلى) (Beneish , 1999 : 425). (Bump Up).

#### ب- استراتيجية تخفيض الربح Earning Decreasing Strategy

توجد عدة أسباب تدفع الشركات لتخفيض أرباحها، منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرض عليها من قبل الحكومات وطلبات نقابات العمال بزيادة أجور العاملين، أو قد تكون دوافع تخفيض الأرباح بسبب أن مستوى أرباح الشركة المتحققة قد تفوق توقعات المحللين الماليين، وتلجأ الشركات إلى إتباع سياسات معينة لتخفيض الأرباح والاحتفاظ بجزء من الأرباح الحالية من أجل تحسين مستوى الأرباح المستقبلية وهذه السياسات هي:

• الادخار Cookie – Jar

• التخلص من كل الخسائر في سنة رديئة Big Bath

#### ج- استراتيجية تخفيف التقلبات والتذبذبات بالدخل (تمهيد الدخل Income Smoothing)

تلجأ الشركات إلى هذه الاستراتيجية عندما يكون هناك تذبذب أو تقلب في أرباحها خلال الفترات المالية، حيث تحاول الإدارة التخفيف من هذه التقلبات والتذبذبات والحفاظ على مستوى الربح ودرجة نموه من خلال اللجوء إلى أدوات تمهيد الدخل، بغرض تخفيض المخاطرة وإظهار الأداء المالي للشركة بشكل طبيعي ومستقر، وهناك طريقتان لتمهيد الدخل تسمى الأولى بالتمهيد الحقيقي والذي يتعلق بالقرارات التشغيلية للإدارة، وفي حين تسمى الطريقة الثانية بالتمهيد الوهمي المتعلق بالقرارات المحاسبية (عبد العال ، 2008: 63).

#### 2- أدوات إدارة الأرباح

سيتم التطرق إلى الأدوات التي يتم من خلالها تنفيذ الاستراتيجيات ، حيث تتعدد تلك الأدوات التي تستخدم للتأثير في رقم الربح المتحقق لتحقيق أهداف الإدارة المحددة مسبقاً، وهذه الأدوات هي :

#### أ- إدارة المستحقات المحاسبية Accounting Accruals Management

عند إعداد القوائم المالية لأي شركة تجارية، فإن الأساس المحاسبي المستخدم لهذا الغرض هو أساس الاستحقاق، حيث تعد المدة المالية مدة مستقلة تحمل بما يخصها من إيرادات ومصروفات ويتم استبعاد تلك الإيرادات والمصروفات التي تم قبضها أو صرفها ولا تخص تلك المدة ويتميز أساس الاستحقاق بأنه يعطي صورة حقيقية عن نتائج نشاط الشركة ومركزها المالي، كونه يأخذ بالاعتبار المستحقات والالتزامات، ويفرق بين النفقات الرأسمالية والإيرادية،

مما يسهل عملية المقارنة بصورة سليمة بين المدد المالية المختلفة فضلاً عن انه يعطي تقييم اشمل لأداء الشركة خلال الفترات المتعاقبة. (الشيرازي ، 1990 : 281)

ب- التغير في السياسات والتقديرات المحاسبية ووحدة الإبلاغ.

#### Change in Accounting Policy , Estimates , and Reporting Entity

يعد التغير في السياسات، التقديرات، والوحدة المحاسبية، من الأدوات التي تمكنت الإدارة من استغلالها للتأثير في أرباح المدة التي يتم فيها التغير وقد يتعدى اثر ذلك إلى الفترات السابقة لمدة التغير ، حيث أن تعدد البدائل المحاسبية مكن الإدارة من حرية الاختيار فيما بينها تحقيقاً لأهداف معينة ومرغوبة. (Belkaoui , 2000 : 47 – 48).

#### ت- الفقرات غير الاعتيادية (الاستثنائية) Extraordinary Items

يعد تصنيف الفقرات غير الاعتيادية والمناورة بها للتأثير في الأرباح، من الأساليب التي تلجأ إليها الإدارة حيث تصنف بعض الإيرادات والمصروفات غير المتكررة على إنها بنود اعتيادية وبالعكس حسب تأثيرها في مستوى الأرباح، وقد عرف مجلس المبادئ المحاسبية في الرأي Opinion No. 9 الفقرات غير الاعتيادية "بأنها أحداث وعمليات تمتلك تأثيراً مادياً في الوقت الذي لا يتوقع تكرار حدوثها ولا تعد ضمن النشاط الاعتيادي للشركة".

#### ث- أدوات أخرى

أن ممارسات إدارة الأرباح لا ترتبط دائماً بالتأثير في الأرقام المحاسبية عن طريق الأدوات المذكورة آنفاً ، بل قد تتخذ أفعالاً وإجراءات حقيقية (Real Actions) للتأثير في مستوى الأرباح المتحققة ، فعلى سبيل المثال يمكن للشركة أن تتخذ خطوات تحفيزية لزيادة وتسريع مبيعاتها للزبائن عن طريق تزويدهم بخصوم وشروط ميسرة في الربع الأخير من السنة للتأثير في مستوى الأرباح المتحققة في نهاية السنة وزيادتها وهذا يحدث على حساب المبيعات المستقبلية (Mohanram , 2003 : 152)، أو قد تقوم الشركات بالإعلان على إنها ستقوم بزيادة أسعار منتجاتها في بداية السنة القادمة لجعل الزبائن يقبلون على شراء كميات كبيرة من منتجاتها لزيادة حجم مبيعاتها بشكل كبير، ومن ثم التأثير في مستوى أرباح الشركة.

(Roychowdhury , 2006: 337)

#### ثالثاً : طرق قياس ادارة الارباح

يعتمد الكثير من مستخدمي التقارير المالية على الأرقام المحاسبية المعلنة فيها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولكن بوجود المرونة المتاحة للإدارة في اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية التي

منحتها لها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، أصبح بإمكان الإدارة الاختيار ما بين تلك الطرائق والسياسات البديلة، الأمر الذي يؤثر في عدالة ومصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية.

ان تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي، وقيامها بالعديد من الأعمال التي تتوجه لخدمة رغباتها، جعل إمكانية اكتشافها والوقوف على مدى تدخلها أمراً صعباً إذ لا تفي إجراءات اي باحث بهذا الموضوع في التوجه نحو الإدارة أو مدققي الحسابات (من خلال عمل الاستبانة) بالكشف عن ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات مما دفع أكثر الباحثين إلى التوجه نحو القياس الكمي لتلك الممارسات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية وتحليل القوائم المالية، للكشف عن مدى تدخل الإدارة في الأرقام المحاسبية التي تهم الكثير من مستخدمي القوائم المالية، وقد قدم الباحثون الكثير من النماذج والمؤشرات لقياس ممارسات إدارة الأرباح وبذلك يمكن تصنيف طرق قياس إدارة الأرباح إلى أربعة مداخل رئيسة وحسب التسلسل الزمني لظهورها وكالاتي :

#### 1- مدخل تصنيف بنود قائمة الدخل

##### Income Statement Items Classification Approach

اهتم عدد من الباحثين بأسلوب تصنيف الفقرات الاعتيادية وغير الاعتيادية كوسيلة لقياس محاولات الإدارة للتلاعب وإدارة أرباح شركاتها، من خلال تغيير تصنيف بعض الفقرات الاعتيادية وجعلها فقرات غير اعتيادية وبالعكس، بهدف تغيير رقم الربح المعلن عنه وهناك عدة نماذج استخدمت في ظل هذا المدخل (25 - 20 : 2001 , Vanpraag)

#### 2- مدخل التباين Variation approach

يعتمد هذا المدخل على قياس التغير في أرباح الشركات ومقارنته مع التغير في إيرادات المبيعات من دون الحاجة إلى تقدير المستحقات غير الاختيارية أو التنبؤ بالأرباح وفحص المصروفات، حيث يتم تحليل نمط سلوك الأرباح والمبيعات خلال فترة معينة واحتساب التباين لمتغيرات القياس. (Eckel, 1981: 30 - 31)

#### 3- مدخل التغيرات المحاسبية Accounting Changes Approach

تستخدم إدارة الشركات مدخل التغيرات المحاسبية لتغيير رقم الربح المتحقق أو لتقليل الانحرافات غير المتوقعة في مستويات الأرباح، مستغلة بذلك المرونة المتاحة في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) وإمكانية التحول من طريقة إلى أخرى للتأثير في رقم

الربح ويتم وفق هذا المدخل تقدير مستوى متوقع للأرباح قبل وبعد إجراء التغيرات المحاسبية لتحديد أثر هذه التغيرات في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الأرباح .

(Herman & Inoue, 1996; p:160 )

#### 4- مدخل المستحقات Accruals Approach

يعدّ هذا المدخل من أكثر المداخل استخداماً من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها بشكل أساسي هو أساس الاستحقاق المحاسبي الذي يقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة الحالية ومبدأ تحقق الإيراد (دهمش، 1995: 42)، إلا أنه بسبب الانتقادات الموجهة لذلك الأساس الذي يتطلب من المحاسب الكثير من التقدير والاجتهاد الشخصي ولا سيما في مجال احتساب الاندثار وتقدير المخصصات والاختيار فيما بين طرق تقويم المخزون فإنه يتيح الفرصة للإدارة في الاختيار والتقدير والحكم الشخصي واستغلال هذه الفرصة لممارسة إدارة الأرباح والتأثير في رقم الربح المتحقق.

وتعرف المستحقات الإجمالية (Total Accruals) بأنها ذلك الجزء غير النقدي من الدخل، ويقاس بالفرق بين الدخل على أساس الاستحقاق، والدخل على الأساس النقدي. (Qiao&Zhou, 2007: 88)

### المحور الثالث : التطبيق الجيد لحوكمة الشركات وأثرها في الحد من ممارسات

#### إدارة الأرباح

##### أولاً : حوكمة الشركات . نظرة عامة

حددت الكثير من الدراسات والبحوث الأسباب التي أدت إلى حصول الانهيارات المالية مثل انهيار شركة Enron وشركة World Com ومن بين هذه الأسباب، تدني مستوى حوكمة الشركات والتي لها دوراً بارزاً في مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية والوضوح والمساءلة وتحديد المسؤوليات والعلاقات بين كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركات، بما يوفر الأجواء لتحقيق أهداف هذه الشركات واستغلالها للموارد المتاحة.

#### 1- مفهوم حوكمة الشركات

لقد شغل مفهوم (الحوكمة) Governance أو حوكمة الشركات Corporate Governance ، تفكير الإداريين والمحاسبين وخبراء تقييم الشركات ومحترفي التعامل في

الأسواق المالية، كونه مفهوماً فرض نفسه في ظل ظروف غير مستقرة، واضطرابات قلقه، وحوادث عنيفة اجتاحت بعض أسواق المال والشركات العالمية والتي أثارت معها الكثير من التساؤلات حول مدى مصداقية المعلومات والقوائم المالية التي تصدر عنها، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وصدقها في التعبير عن حقيقة أوضاع الشركات.

وقد جاء في تقرير لجنة Cadbury في المملكة المتحدة ذا الصلة بالجوانب المالية لحوكمة الشركات بأنها، أي حوكمة الشركات " النظام السليم للرقابة المالية الذي بواسطته يتم توجيه الشركة ومراقبتها " (3 : 2007 , Da-Silva).

وعرف كل من Monks & Minow حوكمة الشركات بأنها " مجموعة من الإجراءات التي تنظم وتحكم العلاقة بين الإدارة والأطراف ذات العلاقة كالعاملين والزبائن والموردين والدائنين والمجتمع. (12 : 2001 , Monks & Minow).

ويرى Velury et al وآخرون بأن حوكمة الشركات " مجموعة من الآليات والإجراءات التي تمكن الجهات ذات العلاقة كالمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من مراقبة إدارة الشركة" (99 : 2005 , Velury u. , et al)

وعليه ترى الباحثين بأن حوكمة الشركات "مجموعة من القوانين والأنظمة والقرارات التي تنظم العلاقة بين أطراف الشركة كافة، والتي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح فيها، أي إنها أداة رقابة وضبط وتوجيه وتنظيم، والتي تكفل حسن إدارة الشركات وضمان حقوق المساهمين فيها، وصولاً إلى الإفصاح عن معلومات تلك الشركات بطريقة شفافة وواضحة " .

## 2- أهداف حوكمة الشركات

لقد أشار العديد من الباحثين إلى الدور الهام الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحديد قيمة الشركة، مما ينعكس أثره في أسعار أسهمها في الأسواق المالية من خلال زيادة الطلب عليها في تلك الأسواق. (34 : 2007 , Al \_ Najjar).

وقد بين Claessens بأن الهدف من تطبيق حوكمة الشركات يتمثل بالآتي :

(53 - 50 : 2007 , Claessens)

أ- تحقيق مستوى جيد من العلاقات مع الجهات ذات العلاقة بالشركة

ب- تحقيق نتائج مالية وتشغيلية للشركة التي تطبق حوكمة الشركات تطبيقاً جيداً، أفضل من غيرها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق المستوى الأفضل لأداء الإدارة.

ت- يسهل تطبيق الحوكمة في حصول الشركات على التمويل اللازم لها وبتكلفة معقولة.

إن تحقيق المستوى الجيد في تطبيق حوكمة الشركات يؤثر على مستوى الاقتصاد ككل من خلال تقليل احتمال حدوث الانهيارات المالية في الشركات والقضايا التي تهمز الثقة باقتصاد الدولة. لقد أدى ممارسة بعض إدارات الشركات لأساليب الاحتيال والتلاعب المحاسبي من أجل إخفاء خسارتها وإظهار الأرباح الوهمية التي تعطي صورة تعارض وتخالف الحقيقة، إلى اهتزاز الثقة بقوائمها المالية (خوري، 2002: 33 - 37).

كما أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى تحفيز الأداء و تقليل المخاطر و تحسين فرص الوصول إلى الأسواق المالية و تحسين القدرة على تسويق المنتجات والخدمات وكذلك تحسين القيادة فضلاً عن زيادة الشفافية والقبالية للمحاسبة الاجتماعية حيث تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق الأهداف الآتية : (العبد، 2009: 3) ، (فاضل والشبلي، 2009: 43 . 44)

أ- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً ومحاسبياً ، فضلاً عن تطوير أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارتها.

ب- إنشاء أنظمة يتم بموجبها إدارة الشركة وفقاً لهيكل يحدد توزيع كل من الواجبات والمسؤوليات فيما بين مجلس الإدارة والمساهمين.

ت- . تفعيل القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تتضمن تحقيق أهداف الشركة، تطوير النظم والضوابط التي تتضمن استقلالية مجلس الإدارة ولجان التدقيق ، فضلاً عن تعظيم أداء الشركات وتعزيز ثقة المستثمرين بأعمال ونشاطات الشركة.

### 3- مبادئ حوكمة الشركات

لقد اهتمت جهات عديدة بوضع مبادئ أساسية لحوكمة الشركات وقد كانت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD من المنظمات التي بذلت جهوداً لتحقيق هذا الهدف، فقد قامت بإنشاء فريق عمل متخصص لمهمة وضع مبادئ لحوكمة الشركات تستهدف توفير خطوط إرشادية لأسواق الأوراق المالية والشركات والمستثمرين وغيرها من الأطراف المهتمة بوضع أسلوب سليم لتطبيق حوكمة الشركات وهذه المبادئ هي : (OECD , 2004)

1 . ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

2 . حقوق حملة الأسهم.

3 . المعاملة المتكافئة لحملة الأسهم.

4 . دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

5 . الإفصاح والشفافية.

6 . مسؤوليات مجلس الإدارة.

#### 4- أهمية حوكمة الشركات وأسباب ظهورها

تظهر الأدبيات المحاسبية أن الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات قد سبق التقرير الذي أصدرته اللجنة الوطنية الخاصة بالتقارير المالية المخادعة (NCOFFR) والتابعة الى هيئة تداول الأوراق المالية في نيويورك SEC والمسمى بتقرير (Tread Way) سنة 1987، والذي يتضمن توصيات بتطبيق حوكمة الشركات ، كما انه سبق تقرير لجنة "Cadbury" عام 1991 والذي أوصى أيضاً بتطبيق حوكمة الشركات من اجل توجيه وإدارة جميع الأعمال داخل وخارج الشركة وتحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة من اجل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح فيها. (المنشأوي، 2009: 1)

لقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية اكبر في الدول التي تعاني شركاتها من ضعف النظام القانوني فيها والذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، فضلاً عن ضعف نوعية المعلومات الذي أدى إلى ضعف الإشراف والرقابة وساهم في انتشار الفساد وانعدام الثقة، وبالتالي فإن إرساء مبادئ واليات سليمة لحوكمة الشركات يؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة وتشجيع الشفافية في الإفصاح عن المعلومات والقوائم المالية والقضاء على مقاومة مديري الشركات للإصلاح. (العسوف، 2009: 5)

وترى المشهداني بأن أهمية الحوكمة الاقتصادية تتجسد في عدة مستويات، فعلى مستوى الشركة، تحسن الحوكمة من الأداء التنافسي للشركة وتخفض تكاليف الحصول على رؤوس الأموال وترفع من القيمة السوقية لأسهمها فضلاً عن إنها تخفض المخاطر، بينما تحقق حوكمة الشركات على مستوى حملة الأسهم عائداً مناسباً لهم وتعظم قيمتهم وتحافظ على حقوقهم، وبالنسبة للأسواق المالية تزيد حوكمة الشركات القدرة على جذب الاستثمارات وتعزز الإفصاح والشفافية وتكشف حالات التلاعب والغش والفساد، وعلى مستوى الاقتصاد كله تعمل حوكمة الشركات على تخصيص أكثر كفاءة للموارد وتحسن من إدارة البرامج وتقلص من حجم التدفقات الخارجة للأموال وتزيد من حجم التدفقات الداخلة، أما أهمية الحوكمة القانونية فتتجسد بضمان الوفاء بحقوق الأطراف المستفيدة، والتغلب على السلبيات بشأن تنفيذ التعاقدات الناشئة عن الممارسات غير السليمة للإدارة، وبالنسبة لأهمية الحوكمة الاجتماعية فتتجسد بضمان حماية حقوق كافة أصحاب المصلحة، وتأكيد المسؤولية الاجتماعية. (المشهداني، 2007: 53 . 54)

## ثانيا : قياس مستوى تطبيق حوكمة الشركات

ان تفعيل دور الحوكمة وتطبيق مبادئها وآلياتها، كان استجابةً للحاجة الملحة من قبل المستثمرين الذين باتوا يطلبون المستويات الأفضل في تطبيقها. كما أن إتاحة الفرصة الكاملة لتأصيل وترسيخ مبادئ وآليات حوكمة الشركات، والتزام الشركات بالتطبيق الجيد لها فتح مجالاً واسعاً لكثير من الباحثين للوقوف على جوانب القصور في التطبيق واقتراح معالجة ذلك وبما يتلائم مع المتغيرات والظروف البيئية المستجدة.

### 1- خصائص حوكمة الشركات كمتغيرات لقياسها

تتمثل خصائص حوكمة الشركات كما يشير (Hung) بالانضباط والشفافية والاستقلالية والمسائلة والمسؤولية والأنصاف والوعي الاجتماعي، إذ يعرف الانضباط بأنه تعهد الإدارة بالتركيز والالتزام بتطبيق حوكمة الشركات وإتباع النظام في تنفيذ أعمالها المحددة ورفع قيمة حملة الأسهم فيها، وتشير الشفافية إلى قابلية الأطراف الخارجية لتقييم الموقف الصحيح للشركة، في حين تشير الاستقلالية إلى استقلالية مجلس الإدارة واللجان التابعة له فضلاً عن استقلالية المدقق الخارجي، وتعرف المساءلة بأنها إمكانية مساءلة وتقييم الأعمال التي تقوم بها الإدارة ومجلس الادارة من قبل حملة الاسهم والآخرين من اصحاب المصلحة، كما تعبر المسؤولية عن فاعلية مجلس الإدارة في وضع الضوابط والإجراءات اللازمة لمنع حالات الإدارة السيئة، وتشير الإنصاف بأنها المعاملة المتساوية لمساهمي الشركة الأقلية مع مساهميها الأغلبية، وأخيراً يؤكد الوعي الاجتماعي على السلوك الأخلاقي والاجتماعي المسؤول للشركة تجاه مختلف أصحاب العلاقة فيها. (Hung , 2007 : 8 - 9)

### 2- آليات حوكمة الشركات كمتغيرات لقياسها

لقد اعتمد كثير من الباحثين على آليات حوكمة الشركات في قياس مستوى تطبيقها، وقد تم الاستناد في اختيار متغيرات القياس إلى أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يقلل من مشاكل الوكالة وتكاليفها وبشكل خاص التعارض والاختلاف بين الأغلبية من حملة الأسهم والأقلية منهم.

(Qiao , Zhou , 2007 : 882)

وقد نشأت الحاجة إلى آليات حوكمة الشركات بسبب فشل المعالجات التي وضعتها نظرية الوكالة للحد من مشاكل الوكالة الناتجة من انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة إذ تعرف آليات حوكمة الشركات " بأنها الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لحوكمة الشركات وتحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، وكذلك تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة . (خضير، 2009: 110)

### 3- متغيرات أخرى لقياس حوكمة الشركات

لقد اعتمد عدد من الباحثين على متغيرات تدمج بين بعض خصائص ومبادئ حوكمة الشركات لقياس مستوى تطبيقها، ففي كوريا الجنوبية، قام باحثون بتقديم متغيرات لقياس مدى تطبيق حوكمة الشركات من بينها حقوق حملة الاسهم ومجلس الإدارة ومسؤوليته ومساءلة الأعضاء غير التنفيذيين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي ومدى استقلاليته ( : Black , et al , 2005 (366

#### ثالثاً : تطبيق حوكمة الشركات وأثرها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

يحتاج التطبيق الجيد لحوكمة الشركات إلى مواصلة المتابعة الجيدة والمستمرة لعملية التطبيق التي يجب أن تتسم بالوضوح والدقة والقوة، حيث ان التطبيق لا يتوقف عند سن التشريعات والقوانين والتعليمات الملزمة بل ان الامر يتطلب متابعة التطبيق وتحديد القدرة على وضع الحلول ومعالجة المشاكل القائمة فضلاً عن ذلك ينبغي على الشركات أن تحسن من أداء وتطبيق الحوكمة وتوفر المهارات والخبرات التكنولوجية والمعلوماتية التي تسمح لها بمراقبة الإدارة بشكل أفضل. (يوسف، 2009: 5)

ويشير مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPA) في هذا السياق الى أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يؤدي إلى تخفيض المخاطر، وتعزيز الأداء، وتحسين الوصول إلى الأسواق المالية، وزيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات، وكذلك تحسين القيادة فضلاً عن إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية . أن الالتزام بالتطبيق الجيد لحوكمة الشركات ينعكس بشكل كبير على أداء الشركات وكذلك المقاييس المستخدمة في التعبير عنه، أي أن التطبيق الجيد للحوكمة يساعد في إيجاد مفاهيم ومقاييس شاملة لأداء الشركة مما يدعم من قدرتها على الاستمرار والنمو وتحقيق مصالح الاطراف ذات العلاقة، وذلك لان مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما : الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية، والأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالشركة كلها.

وبذلك فإن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء الشركة مما يقلل من دوافعها لممارسات إدارة الأرباح لان الشركات التي يكون مستوى أدائها مرتفعاً تمتلك حافزاً اقل لممارسات إدارة الأرباح مقارنةً بالشركات ذات الأداء المنخفض والتي تعاني من خسائر متتالية، فأنها ستتوجه إلى تلك الممارسات لتغطية أدائها الضعيف وتقليل خسائرها، فالشركات التي يكون أدائها جيداً وتدفقاتها النقدية من العمليات التشغيلية جيدة، تقل ممارسات إدارة الأرباح فيها (395 : Miller , 2002) ، فضلاً عن ان معرفة التدفقات النقدية مهم جداً لحملة الأسهم

وأصحاب المصالح بالشركة، لأن معرفتهم بها يساعدهم في تحليل النقدية خلال فترة زمنية معينة، ويساعدهم كذلك على التنبؤ بمسارات تطورها، فضلاً عن إنها توضح مدى نجاح الشركة في توليد النقد وتسديد الالتزامات. (Kieso & Weygandt , 2002: 212)

#### 1- أثر الآليات الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

تختص هذه الآليات بالشركة نفسها، وتشتمل على آليات تحقيق الرقابة على سلوك الإدارة و كبار حملة الأسهم في الشركة والحد من استغلال مواردها بالتواطء مع الادارة في تحقيق المنافع الخاصة بهم، والآتي اثر تطبيق كل آلية من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات ادارة الارباح وكما يلي :

##### أ- آلية تشتت الملكية

لقد أوضح الكثير من الباحثين بأن آلية تشتت الملكية تقلل من أنشطة تسرب موارد الشركة لمنفعة كبار مساهميها أو ما يسمى بأنشطة (Tunneling) التي تعد من دوافع إدارة الأرباح حيث أن قياس نسبة امتلاك الأسهم من قبل أعلى المساهمين سواء كانوا أفراداً أو شركات وربطها من خلال النموذج الإحصائي المتمثل بعلاقات الارتباط والانحدار المتعدد، توضح تأثير هذه الفئة في زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وإن الحد من هذه الممارسات يتمثل في تقليل سيطرة هؤلاء المساهمين الذين يعرضون الشركة إلى الفشل في مجال حوكمتها من خلال التأثير في قرارات مجلس الإدارة لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الشركة.

(Qiao & Zhou , 2007 : 890)

##### ب- آلية مجلس الادارة واللجان التابعة له

وتعد آلية مجلس الإدارة واللجان التابعة له أفضل وسيلة لرقابة سلوك المديرين التنفيذيين والإدارة وحماية رأس المال المستثمر في الشركة من سوء استخدام الإدارة له ، وكلما تفوق عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الادارة واللجان التابعة له على عدد الأعضاء الداخليين غير المستقلين، دل ذلك على مدى استقلالية المجلس في رقابة أداء الشركة المالي والاداري والإشراف عليه وضمان مصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية المعدة من قبل الإدارة .

(Davis , 2003 : 7 - 8)

##### ت- آلية تعويضات الادارة التنفيذية

وتعد من الآليات التي تستند عليها حوكمة الشركات لضمان العمل بما ينسجم مع مصلحة حملة الأسهم، لان هذه الآلية تسعى إلى دمج وتوحيد مصالح المديرين والمالكين لتقليل مشاكل الوكالة، ورفع أداء الشركة ولاسيما في حالة التعويضات المكونة من نقد وأسهم، حيث أن الأسهم تربط بين أهداف هؤلاء المديرين وأهداف حملة الأسهم .

### ث- آلية الإفصاح والشفافية

توفر هذه الآلية الحماية لكافة المستثمرين من خلال توفير المعلومات الصحيحة والملائمة والحقيقية عن أداء الشركة، ومنها : (العيسى، 1991: 388)

- معلومات عن حركة أسعار الأسهم التي يرغب المستثمر في اقتنائها.
- معلومات عن الأرباح الموزعة.
- معلومات عن الإدارة وكفاءتها.
- معلومات عن نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي و مستقبلها ومستقبل الصناعة التي تعمل فيها

- معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة الى الشركة والخارجة منها.

### 2- أثر الآليات الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

تعد الآليات الخارجية من آليات الحوكمة الفعالة التي تتمثل بعوامل خارجية تؤثر في أداء الشركة للضغط عليها من اجل تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة ، وسوف يتم بيان اثر تطبيق آليات الخارجية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات ادارة الارباح وكما يلي:-

(Radebaugh , et al , 2006 : 315)

### أ. آلية السوق لأغراض السيطرة

حيث تعمل آلية السوق على رقابة الشركات وضبط أداء الإدارة والمديرين التنفيذيين من خلال سعي مجموعة من المالكين المحتملين لشراء مراكز الملكية، وتحقيق العوائد على استثماراتهم من خلال استبدال فريق الإدارة العليا المسؤول عن أي انحراف أو تلاعب يؤثر في أداء الشركة.

(Hitt , 2003 : 326)

وتؤثر آلية السوق لأغراض السيطرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال :

- تحدي انتهازية كبار حملة الأسهم وسعيهم لتحقيق منافعهم الخاصة أي تقليل أنشطة تسرب الموارد لمنفعة هؤلاء المساهمين من خلال تهديدهم من قبل مساهمين كبار آخرين.

(Zingals , 1995 : 1050)

- ضمان انضباط المديرين الذين يعملون بصورة انتهازية لتحقيق مصالحهم ومنافعهم على حساب منافع حملة الأسهم الآخرين. (الجبوري، 2007: 45)

- اعتماد هذه الآلية على الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لمراقبة السلوك الإداري والإشرافي ، حيث يميل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى الإفصاح بشكل واضح وبدرجة متساوية عن المعلومات ،وتقويم الاداء بشكل موضوعي، وحماية حقوق حاملي الأسهم ولاسيما الأقلية منهم، والسعي لتحقيق أعلى مستوى من المساءلة للإدارة ورقابة سلوكها الانتهازي.

(الجنابي، 2009: 50)

- خلق حافز للإدارة والمديرين التنفيذيين على العمل بكل ما من شأنه كسب رضا أصحاب المصالح بالشركة وكسب ثقة المستثمرين بالقوائم المالية من خلال الالتزام بالسياسات التي تظهر الأداء الحقيقي والصحيح للشركة وتبعدها عن خطر الاستحواذ. (صالح، 2006: 39 . 40)

ب . آلية التشريعات والقوانين:

- وتعد صمام الأمان الذي يضمن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات وتوضيح حقوق المساهمين. حيث أن هناك من التشريعات والقوانين التي تقوم بنصوصها على حماية صغار حملة الأسهم من خلال التحديد الواضح لحقوقهم. (Radbough , 2006 : 314) ، وتعمل هذه الآلية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الآتي :
- زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية والطلب من المدير التنفيذي (CEO) ومدير الشؤون المالية (CFO) الشهادة على صحة التقارير المالية ومصادقيتها. (التميمي، 2008: 115)
- زيادة تفعيل دور المدقق الخارجي في تدقيق حسابات الشركات وتعزيز استقلاليته من خلال إناطة مهام تعيينه وأجوره للجنة التدقيق ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق للحد من قدرة الإدارة على المصادقة على معاملات تضر بمصلحة أصحاب المصالح في الشركة. (Sox , 2002)
- صدور قوانين متخصصة لحل مشكلة ممارسات الإدارة للتلاعب وإدارة أرباحها وارتكاب المخالفات المحاسبية عن طريق وضع معايير التدقيق والانضباط المهني وإسناد عملية التدقيق إلى مدققين يتمتعون بالاستقلالية الكافية. (حماد، 2005: 105)
- مما تقدم يتضح كيف يؤدي التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من خلال تفعيل آلياتها الداخلية والخارجية ، إلى التقليل أو الحد من ممارسات إدارة الأرباح والقضاء على حالات التلاعب والاحتيايل لتعزيز الثقة بالمعلومات الواردة في القوائم المالية من خلال توفر المصادقية وصدق التعبير عن واقع الشركة المالي والذي يعد من أهم أهداف حوكمة الشركات .

## المحور الرابع : اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

### في الشركات عينة البحث

أولاً : قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأردنية والعراقية عينة البحث

1- قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوقي عمان والعراق للأوراق المالية

#### أ- اختيار مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث الخاص بالشركات الأردنية من كافة الشركات المدرجة في بورصة عمان نهاية سنة 2009 و البالغ عددها 272 شركة موزعة حسب قطاعات العمل الاقتصادية (صناعة،خدمات، تأمين، بنوك) و حسب الجدول (1) في أدناه :

#### جدول ( 1 )

توزيع مفردات مجتمع البحث حسب قطاعات العمل في سوق عمان للاوراق المالية

| النسبة المئوية | عدد الشركات | القطاع  |
|----------------|-------------|---------|
| 40.07%         | 109         | صناعة   |
| 37.5%          | 102         | خدمات   |
| 13.60%         | 37          | تأمين   |
| 8.83%          | 24          | بنوك    |
| 100%           | 272         | المجموع |

وقد تم اختيار عينة الشركات بالطريقة الطبقيّة العشوائية وفق التوزيع المتناسب ، ويبلغ حجم العينة (42) شركة ، إذ شكلت ما نسبته 20% من الشركات المدرجة في بورصة عمان بعد استبعاد الشركات تحت التصفية و الشركات غير المتوفر بياناتها و الشركات غير المتداولة في السوق و الجدول (2) يوضح مفردات مجتمع الدراسة بعد عملية الاستبعاد :

#### جدول ( 2 )

مفردات مجتمع البحث بعد عملية الاستبعاد

| عدد الشركات<br>بعد الاستبعاد | غير<br>متداولة | سبب الاستبعاد     |             | عدد الشركات<br>قبل الاستبعاد | القطاع  |
|------------------------------|----------------|-------------------|-------------|------------------------------|---------|
|                              |                | بيانات غير متوفرة | تحت التصفية |                              |         |
| 84                           | 10             | 0                 | 15          | 109                          | صناعة   |
| 78                           | 19             | 2                 | 3           | 102                          | خدمات   |
| 29                           | 6              | 1                 | 1           | 37                           | تأمين   |
| 20                           | 6              | 0                 | 0           | 24                           | بنوك    |
| 209                          | 41             | 3                 | 19          | 272                          | المجموع |

وعليه تم استبعاد 63 شركة من الشركات المدرجة في السوق وبذلك يكون حجم العينة في كل قطاع كما موضح في الجدول (3) في أدناه :

### جدول ( 3 )

#### حجم عينة الشركات بعد الاستبعاد

| القطاع  | عدد الشركات بعد الاستبعاد | حجم العينة | النسبة المئوية |
|---------|---------------------------|------------|----------------|
| صناعة   | 84                        | 17         | %40.47         |
| خدمات   | 78                        | 16         | %38.15         |
| تأمين   | 29                        | 6          | %14.29         |
| بنوك    | 18                        | 3          | %7.14          |
| المجموع | 209                       | 42         | %100           |

اما مجتمع الدراسة الخاص بالشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في نهاية 2009 فقد بلغ 94 شركة موزعة حسب قطاعات العمل الاقتصادية ( مصارف، تأمين، استثمار مالي، خدمات، صناعة، فنادق، زراعة )، و قد تم اختيار العينة وبما يعادل 20% من المجتمع وفق الطريقة الطبقيّة العشوائية و كما موضح في الجدول (4) في أدناه :

### جدول (4)

#### توزيع مفردات المجتمع في قطاعات العمل و حجم العينة للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

| القطاع       | العدد | النسبة المئوية | حجم العينة | النسبة المئوية |
|--------------|-------|----------------|------------|----------------|
| مصارف        | 19    | %20.21         | 4          | %21.05         |
| تأمين        | 4     | %4.26          | 1          | %5.26          |
| استثمار مالي | 9     | %9.58          | 2          | %10.53         |
| خدمات        | 14    | %14.89         | 3          | %15.79         |
| صناعة        | 29    | %30.85         | 5          | %26.31         |
| فنادق        | 10    | %10.64         | 2          | %10.53         |
| زراعة        | 9     | %9.57          | 2          | %10.53         |
| المجموع      | 94    | %100           | 19         | %100           |

و تجدر الإشارة إلى إن اختيار عينة الدراسة قد تم وفق أسس محددة و كما يلي:

- أدرج شركات العينة في سوقي عمان و العراق للأوراق المالية للسنوات 2006 – 2009.
- توفر جميع بيانات شركات العينة للسنوات 2006-2009.
- تنتهي السنة المالية لشركات العينة في 12/31 من كل عام.

#### ب- إجراءات البحث وكيفية قياس إدارة الأرباح

بعد أن تم اختيار العينة، تم تفريغ البيانات اللازمة من التقارير السنوية للشركات المساهمة عينة الدراسة والمدرجة في سوقي عمان و العراق للأوراق المالية، و دليل الشركات المساهمة الصادر عن السوقيين وقد اعتمدت الباحثة نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model) (لتقدير المستحقات الاختيارية التي تمثل المرونة المتاحة للإدارة لممارسة إدارة الأرباح و ذلك بأسلوب ( Cross-Sectional Regressions ) وللعديد من الاسباب من بينها، يعد هذا النموذج الأكثر قدرة على كشف ممارسات إدارة الأرباح و هذا ما تم إثباته في دراسة (Dechow, 1995) و دراسة ( Bertrand , 2002 ). كما أن النموذج تم استخدامه في أغلبية الأبحاث الاختبارية التي تناولت موضوع قياس ممارسات إدارة الأرباح و منها ، (Chung , 2002 ) ، (Chai & Tung , 2002) ، (Kaol Chen , 2004 ) ، (Join & Wong , 2005) ، (Maricial & Alan , 2006) ، (Chung , 2007 ) (Qiao & Zhou , 2007) ، (Ganakumbar , 2008 ) ، ( Safdar, Arhad & Syed, 2009 ) ، فضلا عن عدم وجود دراسة عربية تناولت موضوع قياس إدارة الأرباح من خلال قياس المستحقات الاختيارية ، إذ اقتصرَت الدراسات الموجودة على استخدام نموذج (Eckel, 1981) لقياس تمهيد الدخل و التمييز بين الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل والذي يعتمد على قياس التباين للتغير في الدخل منسوباً للتغير في المبيعات . هذا و سيتم احتساب إجمالي المستحقات الاختيارية وفق أسلوب التدفقات النقدية و حسب المعادلة :

إجمالي المستحقات = صافي الدخل من العمليات التشغيلية - صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، حيث تم اختيار استخدام أسلوب التدفقات النقدية بدلاً من أسلوب الميزانية في احتساب إجمالي المستحقات للأسباب الآتية:

- توافر البيانات اللازمة للاحتساب و في كافة الشركات عينة الدراسة.
- ضمان الانسجام في عملية احتساب إجمالي المستحقات في كافة القطاعات الاقتصادية.
- اعتماد أسلوب الميزانية على بيانات قد لا تتوفر في التقارير السنوية المعلنة للشركات في كافة القطاعات الاقتصادية مما تلاقي الباحثة صعوبة في الحصول عليها.

- اعتماد كثير من الباحثين على أسلوب التدفقات النقدية في دراستهم مثل Beneish ، (1999) ، (Qiao & Zhooou , 2007) ، (Jain & Wong , 2005) ، (Chung , 2007)

#### ثانيا : نتائج قياس إدارة الأرباح و تحليلها احصائيا

بعد أن تم تفريغ البيانات و إجراء التحليل الإحصائي لها و ذلك من خلال استخدام برنامج SPSS الإحصائي للدراسات الاجتماعية و لكل قطاع من قطاعات العمل الاقتصادية للشركات المدرجة في سوقي عمان و العراق للأوراق المالية و للفترة من 2006-2009 . أظهرت النتائج قيام الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية بممارسات إدارة الأرباح و ذلك حسب الجدول (5) و الذي يظهر قيام تلك الشركات بممارسات إدارة الأرباح و لكل قطاع على حده وذلك من خلال قياس المستحقات الاختيارية :

#### جدول ( 5 )

وصف للمستحقات الاختيارية (DA<sub>t</sub>) لكل قطاع للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية

| القطاع | Mean   | Median | Standard deviation | Minimum | Maximum |
|--------|--------|--------|--------------------|---------|---------|
| صناعة  | 0.5561 | 0.4208 | 0.3735             | -0.0018 | 2.1185  |
| خدمات  | 0.5021 | 0.3087 | 0.7732             | -0.3569 | 100.00  |
| تأمين  | 0.0342 | 0.0227 | 0.0550             | -0.0426 | 0.2090  |
| بنوك   | 0.0092 | 0.0099 | 0.0485             | -0.1352 | 0.0240  |

يتبين من النتائج في الجدول (5) أعلاه، إن قطاع الشركات الصناعية هو الأعلى في ممارسات إدارة الأرباح، حيث بلغ الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية 0.5561 و الوسيط 0.4208 و بانحراف معياري 0.3735 بينما احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية في ممارسات إدارة الأرباح بوسط حسابي 0.5021 ووسيط 0.3087 و بانحراف معياري 0.7732 ، وقد كان قطاع التأمين في المرتبة الثالثة من حيث ممارسته لإدارة الأرباح بوسط حسابي 0.0342 ووسيط 0.0227 وبأنحراف معياري 0.0550 ، و بالنسبة لقطاع البنوك فقد كان في المرتبة الرابعة بوسط حسابي 0.0092 ووسيط ، 0.009 و بانحراف معياري 0.0485 . ومن الجدير بالذكر انه من المفترض أن يكون الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية مساويا إلى الصفر اذا

كانت ادارة الشركة لاتمارس ادارة الارباح وانه كلما ابتعد عن الصفر دل ذلك على ممارسة الشركات إدارة أرباحها . بينما يبين الجدول (6) الوصف الإحصائي للمستحقات الاختيارية (DAI) لقطاعات العمل الاقتصادية للشركات للعراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، حيث يظهر الجدول أن قطاع الفنادق و السياحة هو الأكثر ممارسة لإدارة الأرباح حيث بلغ الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية 0.976 و الوسيط 0.845 و بانحراف معياري 0.360 ، واحتل قطاع المصارف المرتبة الثانية فقد كان الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية 0.400 والوسيط 0.062 والانحراف المعياري 1.402، بينما جاء القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة بوسط حسابي 0.389 و وسيط 0.080 و بانحراف معياري 1.721، وقطاع الخدمات في المرتبة الرابعة حيث بلغ الوسط الحسابي 0.0783 و الوسيط 0.0418 و الانحراف المعياري 0.0934، أما قطاع التأمين فقد جاء في المرتبة الخامسة حيث كانت قيمة الوسط الحسابي 0.0572 و الوسيط 0.0660 و الانحراف المعياري 0.0532، وبالنسبة للقطاع الزراعي فقد جاء في المرتبة السادسة بوسط حسابي 0.0546 و وسيط 0.0624 و بانحراف معياري 0.0413 ، و يعد قطاع الاستثمار الأقل ممارسة لإدارة الأرباح حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية 0.0303 و الوسيط 0.0225 و الانحراف المعياري 0.0398 ، والجدول (6) يبين الوصف الإحصائي للمستحقات الاختيارية لعينة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية :

#### جدول (6)

يبين وصف للمستحقات الاختيارية لعينة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

| القطاع                 | Mean   | Median | Standard deviation | Minimum | Maximum |
|------------------------|--------|--------|--------------------|---------|---------|
| القطاع الزراعي         | 0.0546 | 0.0624 | 0.0413             | 0.0041  | 0.0893  |
| قطاع الفنادق و السياحة | 0.796  | 0.845  | 0.360              | 0.146   | 1.370   |
| قطاع الاستثمار         | 0.0303 | 0.0225 | 0.0398             | -0.0074 | 0.0837  |
| قطاع التأمين           | 0.0572 | 0.0660 | 0.0532             | -0.0131 | 0.1099  |
| قطاع الخدمات           | 0.0783 | 0.0418 | 0.0934             | 0.0079  | 0.2266  |
| القطاع الصناعي         | 0.3633 | 0.2759 | 0.2614             | 0.0436  | 0.8389  |
| قطاع المصارف           | 0.400  | 0.062  | 2.070              | -0.256  | 12.461  |
| جميع القطاعات          | 0.347  | 0.082  | 1.402              | -0.256  | 12.461  |

ويتضح من الجداول السابقة أن الشركات الأردنية و العراقية المدرجة في سوقي عمان والعراق للاوراق المالية تمارس إدارة الأرباح من خلال تدخلها في عمليات القياس المحاسبي للتأثير في الأرباح المتحققة ، وأن هناك اختلافات في مدى ممارسة إدارات تلك الشركات لإدارة الأرباح و من قطاع إلى آخر، وبذلك تم إثبات صحة الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة التي نصت على قيام الشركات المدرجة في سوقي عمان والعراق للاوراق المالية و بمختلف قطاعاتها ممارسة إدارة أرباحها ولأسباب عديدة منها تجنب ظهور الخسائر في قوائمها المالية وخروجها من قائمة الإدراج في السوق.

### ثالثاً: اختبار الفرضيات وتحليل نتائج العلاقة بين التطبيق الجيد لحوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح

1- تحليل البيانات واختبار الفرضيات ولكل قطاع من قطاعات البحث سيتم عرض النتائج الإحصائية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة ولكل قطاع على حده وللفترة من 2006-2009 للشركات المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية، حيث تتضمن الجداول (7)، (8)، (9)، (10)، الوسط الحسابي و الوسيط والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ولكافة للقطاعات (صناعة، خدمات، تأمين، بنوك ) وكما يلي :

#### جدول ( 7 )

#### وصف المتغيرات في قطاع الشركات الصناعية في الأردن

| Maximum | Minimum | Standard deviation | Median | Mean    |               |
|---------|---------|--------------------|--------|---------|---------------|
| 2.1185  | -0.0018 | 0.3735             | 0.4208 | 0.5561  | DA            |
| 65.66   | 6.67    | 15.43818           | 17.46  | 24.3926 | Top share     |
| 75.84   | 0.00    | 18.24264           | 10.00  | 17.0541 | Top exe share |
| 1.00    | 0.00    | 0.38405            | 0.00   | 0.1765  | CER-DIR       |
| 60.00   | 0.00    | 11.35898           | 31.50  | 28.5588 | Outsider      |
| 45.00   | 8.03    | 9.88875            | 20.00  | 21.3190 | Concentration |
| 1.00    | 0.00    | 0.34139            | 1.00   | 0.8676  | H-B           |
| 1.00    | 0.00    | 0.50175            | 0.00   | 0.4559  | Parent        |
| 91.32   | 0.00    | 14.33866           | 0.00   | 5.2824  | SOE           |

جدول ( 8 )

وصف المتغيرات في قطاع الخدمات في الأردن

| Maximum | Minimum | Standard deviation | Median | Mean    |               |
|---------|---------|--------------------|--------|---------|---------------|
| 100.0   | -0.3569 | 0.7732             | 0.3087 | 0.5021  | DA            |
| 4.2243  | 8.60    | 23.48147           | 35.35  | 36.7300 | Top share     |
| 22.96   | .000    | 5.36101            | 10.00  | 11.2173 | Top exe share |
| 1.00    | .000    | .416670            | 0.00   | .21880  | CER-DIR       |
| 40.00   | 20.00   | 6.53454            | 30.50  | 31.6719 | Outsider      |
| 40.00   | .000    | 8.81987            | 20.12  | 20.5836 | Concentration |
| 1.00    | .000    | .467180            | 1.00   | .68750  | H-B           |
| 1.00    | .000    | .500000            | 1.00   | .56250  | Parent        |
| 100.00  | .000    | 27.01415           | 0.00   | 9.9190  | SOE           |

جدول ( 9 )

وصف المتغيرات في قطاع شركات التأمين في الاردن

| Maximum | Minimum | Standard deviation | Median | Mean    |               |
|---------|---------|--------------------|--------|---------|---------------|
| 0.2090  | -0.0426 | 0.0550             | 0.0227 | 0.0342  | DA            |
| 51.00   | 17.00   | 13.47173           | 26.00  | 30.8113 | Top share     |
| 26.00   | 5.57    | 8.02797            | 17.56  | 16.6421 | Top exe share |
| .000    | .000    | .000000            | 0.00   | .00000  | CER-DIR       |
| 40.00   | 20.00   | 8.90520            | 35.00  | 31.7917 | Outsider      |
| 37.07   | 17.61   | 7.24735            | 29.92  | 28.0504 | Concentration |
| 1.00    | 1.00    | .000000            | 1.00   | 1.0000  | H-B           |
| 1.00    | .000    | .481540            | 0.00   | .33330  | Parent        |
| .020    | .000    | .003880            | 0.00   | .00080  | SOE           |

جدول ( 10 )

وصف المتغيرات في قطاع البنوك في الأردن

| Maximum | Minimum | Standard deviation | Median | Mean    |               |
|---------|---------|--------------------|--------|---------|---------------|
| 0.0240  | -0.1352 | 0.0485             | 0.0099 | -0.0092 | NPA           |
| 33.17   | 18.00   | 4.88890            | 22.40  | 22.81   | Top share     |
| 19.00   | 5.06    | 5.30614            | 9.00   | 11.78   | Top exe share |
| .000    | .000    | .000000            | 0.00   | .000    | CER-DIR       |
| 35.00   | 20.00   | 5.09605            | 30.00  | 29.17   | Outsider      |
| 34.00   | 19.00   | 6.67090            | 32.45  | 28.72   | Concentration |
| 1.00    | 1.00    | .000000            | 1.00   | 1.00    | H-B           |
| .000    | .000    | .000000            | 0.00   | .000    | Parent        |
| 61.87   | .000    | 24.92320           | 0.00   | 14.22   | SOE           |

2- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة لجميع قطاعات الشركات عينة البحث

يبين جدول (11) عرض النتائج الاحصائية الوصفية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة و لجميع

القطاعات وللفترة من 2006 - 2009 للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية :

جدول ( 11 ) وصف المتغيرات لجميع قطاعات الشركات الأردنية عينة البحث

| Maximum | Minimum | Standard deviation | Median | Mean    |               |
|---------|---------|--------------------|--------|---------|---------------|
| 4.22    | -0.36   | 0.57170            | 0.300  | 0.4206  | NPA           |
| 100.00  | 6.67    | 19.08273           | 24.00  | 29.8968 | Top share     |
| 75.84   | 0.00    | 12.76932           | 10.00  | 14.3949 | Top exe share |
| 1.00    | 0.00    | 0.36276            | 0.00   | 0.1548  | CER-DIR       |
| 60.00   | 0.00    | 9.10337            | 30.00  | 30.2500 | Out Siderdir  |
| 45.00   | 0.00    | 9.37691            | 20.50  | 22.5292 | Concentration |
| 1.00    | 0.00    | 0.37905            | 1.00   | 0.8274  | H-B           |
| 1.00    | 0.00    | 0.49861            | 0.00   | 0.4464  | Parent        |
| 100.00  | 0.00    | 20.34585           | 0.00   | 6.9329  | SOE           |

ويظهر الجدول في اعلاه الوسط الحسابي، والوسيط، و الانحراف المعياري واعلى وادنى قيمة من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ولجميع القطاعات للشركات عينة الدراسة في سوق عمان للاوراق المالية . اما نتائج الانحدار الخطي المتعدد والاختبارات المتعلقة بإثبات فرضيات الدراسة فقد تم توضيحها في الجدول (12) في أدناه :

### جدول ( 12 )

نتائج الانحدار الخطي المتعدد حول تأثير متغيرات الحوكمة في المستحقات الاختيارية في كافة القطاعات

| P-value | F-test | R <sup>2</sup> | P-value | t-test | Coefficient |               |
|---------|--------|----------------|---------|--------|-------------|---------------|
| 00.00   | 12.25  | 0.83           | .0060   | 2.777  | 0.778       | Constant      |
|         |        |                | .0070   | 2.617  | 0.002       | Top share     |
|         |        |                | .0110   | 2.221  | -0.001      | Top exe share |
|         |        |                | 0.000   | 3.421  | -0.063      | CER-DIR       |
|         |        |                | 0.000   | 3.642  | -0.004      | Out Siderdir  |
|         |        |                | 0.001   | 3.332  | -0.002      | Concentration |
|         |        |                | .0020   | 3.251  | -0.424      | H-B           |
|         |        |                | .0070   | 2.622  | 0.156       | Parent        |
|         |        |                | .0100   | 2.269  | -0.016      | SOE           |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (166) = 1.97 قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (166) = 2.34 ، قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (159،8) = 1.98 قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (159،8) = 2.39

حيث تشير نتائج الجدول (21) بان قيمة P-Value Sig = 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05)، أي ان ذلك دليل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع (ادارة الارباح) والمتغيرات المستقلة لحوكمة الشركات . اما اختبار (F) فقد كانت (F) المحسوبة والتي تساوي (12.25)، اكبر من (F) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 والتي بلغت قيمتها (1.98) مما يعني ان العلاقة الخطية معنوية . وبالنسبة لمعامل التحديد (R<sup>2</sup>) فقد بلغ مقداره (0.83) مما يعني ان المتغيرات المستقلة لحوكمة الشركات تفسر نحو 83% من التغير الحاصل في المتغير المعتمد لادارة الارباح، والباقي يعود الى متغيرات اخرى تؤثر في ادارة الارباح .

وقد اظهر الجدول المذكور اعلاه العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين كل متغير من المتغيرات مستقلة وبين المتغير التابع وكما يلي :

- تشير النتائج ان قيم P-Value Sig كانت كلها اقل من (0.05) مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل واحد من المتغيرات المستقلة والمتغيرة التابع، كما ان اختبار (t) لكل متغير مستقل يشير الى نفس النتيجة، حيث ان (t) المحسوبة لكل متغير كانت اكبر من (t) الجدولية البالغ قيمتها (1.79) .
- هنالك علاقة طردية بين كل من X1 و X7 وهذا يؤكد فرضية الدراسة في ان نسبة امتلاك كبار حملة الاسهم وسيطرة الشركة القابضة تؤدي الى التأثير في سلوك الإدارة في ممارساتها لإدارة الأرباح .

• توجد علاقة عكسية بين كل من X2، و X3، و X4، و X5، و X6، و X8 وإدارة الأرباح Dat أي ان هذه المتغيرات قد اثرت في تلك الممارسات وادت الى تقليلها ، وبذلك فقد تم إثبات الفرضية الثانية للدراسة والتي مفادها " إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يؤدي إلى تخفيض أو الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وبمختلف قطاعاتها، وبالتالي ظهور الأداء الحقيقي والصحيح للشركة".

## المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً : الاستنتاجات

1- تعد التقارير المالية خلاصة لما تم من عمليات وأحداث اقتصادية يتم اعدادها وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، الا ان الارقام المحاسبية الظاهرة فيها تخضع الى الكثير من الاجتهادات والتقديرات من جانب الادارة، وبما ان تقويم اداء الادارة يتركز على رقم الربح المعلن عنه لذا فانها تلجأ الى مختلف الاساليب للتدخل ومحاولة تغيير ذلك الرقم تحقيقاً لمصالحها من خلال اتباع ممارسات ادارة الإرباح .

2- يكون القصد من أي تدخل من جانب الإدارة وبشكل متعمد في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي التأثير في رقم الربح المقرر عنه سواء كان ضمن ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) ام لا، ويعد ذلك من ممارسات إدارة الأرباح التي تؤدي الى عدم اظهار حقيقة الموقف المالي والنتائج المالية الحقيقية للشركة وبالتالي الإضرار بشفافية القوائم المالية ومدى تمثيلها لواقع الأداء المالي والاقتصادي الحقيقي للشركة .

- 3- يوجد العديد من الدوافع التي تحفز إدارة الشركة الى ممارسة ادارة ارباحها من خلال تخفيض تلك الأرباح أو العمل على زيادتها أو تخفيف تقلباتها وتذبذبها ومن اهم هذه الدوافع، دوافع السوق المالية، ودوافع تعاقدية، ودوافع كبار حملة الاسهم، ودوافع اخرى، كما أن تعدد استراتيجيات وأدوات إدارة الأرباح تؤدي في النهاية إلى خلق أرباح صورية غير حقيقية تضلل مستخدمي القوائم المالية وتقلل من ثقتهم في التقارير المالية بما تتضمنه من معلومات.
- 4- تتعدد طرق قياس إدارة الأرباح الكمية على الرغم من صعوبة ملاحظة وتكميم تلك الممارسات فمنها ما يعتمد على أسلوب تصنيف الفقرات الاعتيادية وغير الاعتيادية ومنها ما يعتمد على أسلوب التباين ومنها ما يعتمد على أسلوب التغيرات المحاسبية والبعض منها يعتمد على أسلوب المستحقات والذي يعد أكثر الأساليب استخداماً لكونه الأساس المستخدم في المحاسبة هو أساس الاستحقاق ولحدثته وإتباعه من قبل أكثر الباحثين في قياس ممارسات إدارة الأرباح وقد تم استخدامه في هذه الدراسة حسب نموذج Jones المعدل.
- 5- يؤثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من السلوك المنحرف للإدارة في ممارساتها لإدارة الأرباح وذلك من خلال وضع الانظمة الكفيلة برقابة الادارة، و وضع الهيكل الاداري الذي يحدد كلاً من واجبات و مسؤوليات مجلس الادارة واللجان التابعة له فضلاً عن تحقيق المعاملة العادلة لكافة الاطراف اصحاب المصالح بالشركة وحماية حقوق المساهمين وتعزيز ثقتهم باعمال ونشاطات الشركة، فحوكمة الشركات اداة جيدة للحكم على حسن ادارة الشركة وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة .

### ثانياً: التوصيات

- 1- الاهتمام بالجانب الأخلاقي والسلوكي ومتابعة التزام إدارات الشركات المعنية بمعايير السلوك المهني ذات الصلة، وحث الشركات المعنية على الالتزام بالإفصاح عن الوضع المالي الحقيقي والصحيح لها عن طريق تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وفرض العقوبات في حالة إخلالها بذلك التطبيق.
- 2- متابعة التزام الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية بالقواعد الصادرة في مجال حوكمة الشركات، لما لهذا التطبيق من أثر في الحد من ممارسات إدارة أرباح، حيث أن الالتزام بمستوى معين من حوكمة الشركات وجعله شرطاً أساسياً لإدراج الشركات في الأسواق المالية يعد حافزاً مهماً لتشجيع الشركات على تطبيق تلك القواعد تطبيقاً سليماً، فضلاً عن نشر أسماء الشركات التي تلتزم بإجراءات الحوكمة الجيدة حتى يستفيد جميع

المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من هذه المعلومات، ويأخذونها في اعتبارهم عند اتخاذهم قرارات الاستثمار في أسهم تلك الشركات.

3- إصدار قواعد أو دليل بتطبيق حوكمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولاسيما أن الدراسة أثبتت ممارسة إدارات الشركات العراقية إدارة أرباحها فضلاً عن إثبات أثر تطبيق حوكمة الشركات في سوق عمان للأوراق المالية في الحد من تلك الممارسات التي تلجأ إليها بعض الإدارات للتأثير في الأرقام المحاسبية وإظهارها على غير حقيقتها في التقارير المالية.

4- : تعزيز ثقافة الحوكمة وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح، وتوصي الباحثان في هذا المجال بالآتي:-

أ- ضرورة زيادة الوعي بأهمية حوكمة الشركات ولاسيما أنها طبقت في أغلب دول العالم فضلاً عن عقد الندوات والدورات في كافة الشركات للوقوف على أهمية هذا الموضوع وأبعاده والتعرف على الإجراءات الكفيلة بنجاحه.

ب- ضرورة دراسة موضوع إدارة الأرباح ولاسيما أن معظم الشركات تقوم بعمل ذلك (كما أثبتت الدراسة) فضلاً عن عقد الندوات التي تعطي مستخدمي التقارير المالية الوعي والفهم لمثل هكذا ممارسات، كما أن عمل دورات لمدققي الحسابات عن كيفية تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي والأساليب التي تستخدمها الإدارة في ذلك يخلق وعياً وحساً بكيفية مواجهة هذه الممارسات وتحقيق الشفافية في التقارير المالية.

5- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في قياس ممارسات إدارة الأرباح الاهتمام من قبل الباحثين وتطوير المقاييس ذات الصلة ومحاولة وضع مقاييس تكشف بشكل أكثر ممارسات الإدارة غير السليمة فضلاً عن تطوير مؤشرات ترشد مستخدمي التقارير المالية في تقييم تلك التقارير وجودتها وإذا كان بالإمكان الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة، وإجراء المزيد من الدراسات في سياق وضع متغيرات لقياس مدى تطبيق حوكمة الشركات قياساً كمياً وإعداد الدراسات المقارنة لمستوى ذلك التطبيق مقارنة مع التطبيقات العالمية لمحاولة الارتقاء ومواكبة التغيرات الموجودة.

## المصادر

### أولاً : المصادر العربية

1. حرب، ايمن صالح، تأثير اخلاقيات مهنة المحاسبة في قرارات ادارة الدخل على شركات التأمين الاردنية، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات الادارية و المالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الاردن، 2007 .
2. الحنيش، أحمد عبد الله، " ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين " ، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الأردنية، عمان، 2007.
3. خوري، نعيم سابا، مهنة المحاسبة بين التعثر المالي و التحكم المؤسسي في الشركات، مجلة البنوك، م 21، ع و، 2002.
4. شرويدر، ريتشارد، و كلارك، مارتل، و كاثي، جاك، نظرية المحاسبة، ترجمة الدكتور خالد علي أحمد و الأستاذ إبراهيم ولد محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
5. الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الاولى، دار السلاسل للطباعة و النشر، الكويت، 1990.
6. عبد العال، طارق، حوكمة الشركات : المفاهيم - المبادئ - التجارب-المتطلبات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008 .
7. العبد، د. جلال، حوكمة الشركات و انعكاساتها على سوق المال و حملة الاسهم، 2009، دراسة منشورة <http://www.Aaswaq.net>
8. العسوف، اعمار بين الحوكمة و العلمنة، مقالة منشورة في مجلة الامارات الاقتصادية، العدد 13، 2009 . <http://www.Emirateseconomy.com>
9. العيسى ، ياسين أحمد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الاردن للمستثمرين في سوق عمان المالية، مجلة مؤته للبحوث و الدراسات، م6، ع 2، 1991 .
10. فاضل، عدي صفاء الدين و الشبلي، مسلم علاوي، تأثير حوكمة المعلومات في تحسين الاداء المصرفي - دراسة مقارنة في قطاعي المصارف الخاصة و الحكومية،

المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، كلية الادارة و الاقتصاد، م6، ع25،  
2009.

11. المشهداني، بشرى نجم عبد الله ، الاطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة – دراسة  
تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، اطروحة  
دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 2007 .

12. المنشاوي، دراسة استكشافية عن مدى تطبيق حوكمة الشركات في السعودية، منتديات  
المنشاوي للدراسات و البحوث، 2009 <http://www.Minshaw.com>

13. يوسف، محمد حسن، هل تستطيع الحوكمة تصحيح مسار العولمة المالية، مقالة منشورة  
في مجلة الركن الاخضر، العدد 22، 2009، <http://www.greencorner.com>

ثانيا : المصادر الاجنبية

1. Belkaoui , Ahmed , R ., “**Accounting Theory**” <sup>5th</sup> Edition , Thomson Learning , London , 2000 .
2. Beneish, M. D., "Incentives and Penalties related to Earnings over Statements that violate GAAP", the Accounting review, vol. 74, No. 4, 1999.
3. Black , B. Jang , H. ,Kim . W. , “Dose Corporate Governance Predict Firm , S Market Values–Evidence From Korea” , Journal of Low Economic and Organization , Vol. 22 , No 2. ,2005.
4. Claessens , S. , Djankov ,S. , Lang , L. , “ **The Separation of Ownership and Control In East Asian Corporations**” , Journal of Financial Economics , Vol. 58, 2000.
5. Da – Silva, Andre L., and Leal Richardo, " **Corporate Governance Index Firm Voluation and Performance in Brazil**", Retrieved on feb., 2007. Available at: <http://www.CorpGov.com>

6. Eckel, N, " **The Income Smoothing; Hypothesis Revised**" Abacus , Vol.17 No.1., 1981.
7. Hendriksen, E.S. and Breda, M.F. "Accounting Theory, Fifth Edition, Chicago, Irwin. Inc, 1992.
8. Herman, D, and Inoue , T " **Income Smoothing and Incentives by Operating Condition; An Empirical Test Using Depreciation Changes in Japan** ", Journal of International Accounting , Auditing and Taxation, Vol.5, No. 2, 1996.
9. Johnson , S. , La Porta , R. , Lopez– Se Silanes , F. , Shleifer , A. , “ **Tunneling**” , **American Economic Review Papers and Proceedings** , Xc , 2000.
10. Maydew, E.L., "Tax – **Reduced Earnings Management by Firms with Net Operation losses**", Journal of Accounting Research, vol. 35, No. 1, 1997.
11. McKee ,Thomas E. , “ **Earnings Management**” ,1/E, East Tennessee State University , Thomson Learning Academic Resource Center , U.S.A. , 2005 .
12. Mohanram,. P.S., " **How To Manage Earnings Management** ", Journal of Business, Vol.76, No. 1, 2003.
13. Mulford , C .E. Comisky , “**The Financial Numbers Game**” , John Wiley & Sons.Inc,2002.
14. Qiao , Liu and Zhou , Joe , “**Corporate Governance and Earnings Management In The Chinese Listed Companies : A Tunneling Perspective** , Journal of Corporate Finance , Vol. 13 , 2007 .Available At : [Http: // www . Science Direct .Com](http://www.ScienceDirect.Com) .

15. Radebaugh , Lee H. , Lothers , **“International Accounting and Multinational Enterprises”** , 6<sup>th</sup> Edition, U.S.A , 2006.
16. Ronser, R., " **Earnings Manipulation in failing firms contemporary**", Accounting Research, vol. 20, No. 2, 2003.
17. Roychowdhury, S. , " **Earning Management Through Real Activities Manipulation**", Journal of Accounting and Economics, vol. 42, 2006.
18. Schipper , K. , “ **Commentary on Earnings Management**” , Accounting Horizons , Vol.3 , No. 4 , 1989 .
19. Schroeder, R.C Clark M. W. and Cathery, J.M., Accounting Theory and Analysis Text Cases and Readings , Seventh Edition, John Wiley and Sons – Inc, New York, 2001.
20. Sonda, Marrakchi, Jean, Bedard, " **Corporate Governance and Earnings Management**", Working paper , Social Science Research, Kanada, 2001.
21. VanPraag , B. , **“Earnings Management : Empirical Evidence On Value Relevance and Income Smoothing”** Doctoral Dissertation , Tenbergen Instituted Research Serves , Nether Land , 2001.
22. Zimmerman, J. L. J., and watts, L. R., " **Towards of Positive Theory of the Determination of Accounting Standard**", the Accounting review, vol LIII, No. 1, Jan., 1978.